الاثار الاستنباطية لنظرية المقاصد الشرعية في حماية التراث الثقافي الإسلامي

الدكتور : عبد الرحيم الحسيني

جامعة فارابي - طهران

الخلاصة

نظرية المقاصد الشرعية تلعب دورًا جوهريًا في حماية التراث الإسلامي، حيث تساعد في استنباط الأحكام التي توازن بين الحفاظ على الهوية الإسلامية والتكيف مع التحديات الحديثة. وفقًا لبعض الدراسات، يمكن تلخيص الآثار الاستنباطية لهذه النظرية في حماية التراث الإسلامي كما يلي:

١. حفظ الضروريات: التراث الإسلامي يُعتبر جزءًا من الضروريات الخمس التي تسعى الشريعة إلى حفظها، مثل الدين والعقل، مما يستدعي وضع تشريعات لحمايته من الاندثار.

٢. التكيف مع المستجدات: نظرية المقاصد تتيح إمكانية تطوير وسائل حديثة لحماية التراث، مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية في توثيق المخطوطات الإسلامية.

٣. التوازن بين الأصالة والتحديث: المقاصد الشرعية تساعد في إيجاد حلول وسط بين الحفاظ على التراث بصورته الأصلية وبين تحديثه ليكون أكثر قابلية للاستفادة في العصر الحديث.

٤. التشريعات القانونية: استنباط الأحكام من المقاصد الشرعية يسهم في وضع قوانين تحمي التراث الإسلامي من التعديات أو الإهمال، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

Abstract

The theory of Shari'a objectives plays a fundamental role in protecting Islamic heritage, helping to derive rulings that balance the preservation of Islamic identity with adapting to modern challenges. According to some studies, the deductive effects of this theory on the protection of Islamic heritage can be summarized as follows:

1-Preserving essentials: Islamic heritage is considered one of the five essentials that Shari'a seeks to preserve, such as religion and reason, which necessitates the enactment of legislation to protect it from extinction.

2-Adapting to new developments: The theory of objectives allows for the development of modern methods for heritage protection, such as the use of digital technology to document Islamic manuscripts.

3- Balance between authenticity and modernization Shari'a objectives help find a compromise between preserving heritage in its original form and modernizing it to make it more usable in the modern era.

4- Legal legislation: Deriving rulings from Shari'a objectives contributes to the enactment of laws that protect Islamic heritage from encroachment or neglect, both locally and internationally.

المقدمة

منذ انطلاقة الحضارة الإسلامية، كان للتراث الإسلامي مكانة استثنائية تتجلى في المخطوطات والعمارة والفنون والقيم الإنسانية الراسخة، إذ يمثل ذلك الإرث الحي شهادة على مسيرة طويلة من البناء الفكري والروحي. وفي قلب هذا التراث نبضت الشريعة الإسلامية التي نسجت من خلال مبادئها المقصود فيها حماية المصالح العليا للإنسان، ومن هنا تنبع أهمية نظرية المقاصد الشرعية في تفسير الأحكام وتوجيه السياسات الشرعية بطريقة تراعي الحفاظ على الدين والعقل والنفس والنسل والمال. يهدف هذا البحث إلى استكشاف الآثار الاستنباطية لنظرية المقاصد الشرعية ودورها في حماية التراث الإسلامي، من خلال دراسة كيفية تحويل المبادئ النظرية إلى أدوات عملية تُسهم في حفظ هذا التراث من الاندثار والتهميش، خاصةً في ظل التحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. إذ يُعَد التراث الإسلامي ليس مجرد بقايا أثرية، بل هو تجسيد حيّ للقيم التي أرساها الفقه الإسلامي، ما يدعو إلى إعادة قراءة هذه القيم في ضوء طبيعة العصر الحديث وتكاليفه. ومن خلال هذا البحث نسعى إلى بناء جسر بين النظرية والتطبيق، لتحقيق فهم أعمق لكيفية استنباط الأحكام الشرعية التي تضمن حماية التراث الثقافي، مع التركيز على تطبيقات عملية مستمدة من المبادئ الكبرى للمقاصد الشرعية. إذ يتجلى ذلك في دعم السياسات التي تحافظ على الهوية التراثية والارتقاء بالتجارب المعاصرة في صون هذه الكنوز التاريخية، مما يُمكن المجتمعات الإسلامية من الحفاظ على إرثها الغني وترسيخ القيم التي مرت عبر القرون.

الكلمات المفتاحية : المقاصد – الاثار – الاستنباط – التراث – التشريع

السؤال الرئيسي : كيف تساهم نظرية المقاصد الشرعية في استنباط الأحكام المتعلقة بحماية التراث الإسلامي، وما مدى تأثيرها على التشريعات الحديثة؟

الأسئلة الفرعية :

١. ما مفهوم نظرية المقاصد الشرعية وأهميتها في الفقه الإسلامي؟

٢. كيف يمكن استنباط الأحكام الشرعية المتعلقة بحماية التراث الإسلامي من خلال المقاصد؟

٣. ما مدى تأثير التشريعات الحديثة على حماية التراث الإسلامي وفقًا للمقاصد الشرعية؟

الفرضيات

١. الحفاظ على الهوية الإسلامية: نظرية المقاصد الشرعية تساهم في حماية التراث الإسلامي من الاندثار، من خلال استنباط الأحكام التي تدعم الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية.

٢. التوازن بين الأصالة والتحديث: يمكن لنظرية المقاصد أن توفر إطارًا فقهيًا يسمح بالتحديث دون الإضرار بجوهر التراث الإسلامي، مما يحقق التوازن بين الحفاظ على الماضي والاستفادة من التطورات الحديثة.

٣. تأثير التشريعات الحديثة: التشريعات القانونية الحديثة قد تتأثر بالمقاصد الشرعية في صياغة قوانين تحمي التراث الإسلامي، مما يعكس دور الفقه الإسلامي في التشريعات المعاصرة.

اهداف البحث :

١. توضيح دور نظرية المقاصد الشرعية في استنباط الأحكام المتعلقة بحماية التراث الإسلامي.

٢. تحليل العلاقة بين المقاصد الشرعية والتشريعات الحديثة في مجال الحفاظ على التراث.

٣. استكشاف التطبيقات العملية للمقاصد الشرعية في حماية التراث الإسلامي من الاندثار.

٤. تحديد التحديات التي تواجه تطبيق نظرية المقاصد في الحفاظ على التراث الإسلامي.

٥. اقتراح حلول واستراتيجيات لتعزيز دور المقاصد الشرعية في حماية التراث الإسلامي.

منهج البحث :

يتم استخدام المنهج الوصفي لتحليل مفهوم نظرية المقاصد الشرعية وأهميتها في الفقه الإسلامي، ثم يتم تطبيق المنهج التحليلي لاستنباط الأحكام المتعلقة بحماية التراث الإسلامي.

المبحث الأول: المفاهيم العامة ونظرية المقاصد الشرعية

المطلب الأول : المفاهيم العامة

أولا : المقاصد الشرعية لغة واصطلاحا

١. المقاصد الشرعية لغةً

مصطلح مقاصد مشتق من الجذر اللغوي (ق-ص-د) ، والذي يعني النية أو الهدف المنشود. ففي اللغة العربية يشير إلى الأمور المراد تحقيقها أو الغايات التي يسعى إليها الإنسان في توجهاته ومبادراته. بهذا المعنى، يفهم لفظ "مقاصد" على أنه ما يُراد الوصول إليه أو تحقيقه من العمل أو التصرف (العالم، ١٩٩١).

٢. المقاصد الشرعية اصطلاحًا

صُمم اصطلاح "المقاصد الشرعية" ليعبر عن الغايات والمصالح العليا التي يسعى التشريع الإسلامي إلى تحقيقها من خلال الأحكام الشرعية. ويتجلى هذا المفهوم في عدة مصادر أساسية من التراث الإسلامي (الخادمي، علم المقاصد الشرعية، ٢٠٠١) وهي:

- **القرآن الكريم:** كلامُ اللهِ تعالى المُنزَّل على نبيه مُحمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، المُعْجِز بلفْظه ومعناه، المُتعبَّدُ بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب في المصاحف من أَوَّلِ سورة الفاتحة إلى آخِرِ سورة الناس (الفضلي، ١٤٢٠هـ).

يُعتبر القرآن المصدر الأول للتشريع في الإسلام، إذ يحتوي على آيات تدعو إلى تحقيق المصلحة العامة ومنع المفسدة، مثل تحقيق العدالة والإحسان وحفظ الكرامة الإنسانية. يتضح من النص القرآني أن التشريع يهدف إلى تنظيم الحياة بما يحقق استقرار المجتمع وحفظ مصالحه العليا.

- **السنة النبوية:**

تنقل السنة النبوية مجموعة من المبادئ والقيم التي تبين كيفية تحقيق المصلحة العامة، مثل الرحمة، والإنصاف، والتعاون. فمن خلال أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، نجد توجيهات عملية لترسيخ هذه المقاصد في الحياة اليومية للمسلمين.

- **الإجماع والعقل :**

يُشكل الإجماع والعقل من مصادر التشريع الإسلامي المهمة، إذ اجتمع العلماء على بعض المقاصد مثل حفظ الدين، والعقل، والنفس، والنسل، والمال. وقد اعتمدوا على هذه المقاصد في استنباط الأحكام الشرعية، معتبرين أن تحقيقها يُضمن استقرار الحياة الاجتماعية والفردية (الزحيلي، ٢٠٠٣م).

ثانيا : الاثار لغة واصطلاحا

يمكن تناول مفهوم "الآثار" من منظورين أي أن يُفهم من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية كما يلي:

١. الآثار لغةً

الجذر والمعنى الأساسي: كلمة "آثار" هي جمع "أثر"، ويعود أصلها إلى الجذر (ث-أ-ر) الذي يُعبّر عن البقاء والدلالة. في اللغة العربية يشير "الأثر" إلى ما يبقى من شيء بعد زواله أو ما يُترك من أثر ناتج عن حدث أو فعل.

٢. الآثار اصطلاحاً

يأخذ مصطلح "الآثار" معناً أوسع يتجاوز البقايا المادية ليشمل النتائج والتداعيات الناجمة عن عمل أو نظرية ما. يُستنبط من مبادئ المقاصد الشرعية مجموعة من النتائج أو "الآثار الاستنباطية" التي تُترجم المرسومة التي يسعى التشريع الإسلامي لتحقيقها عبر حفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال. أي أن الآثار هنا لا تعني مجرد ما تبقى بعد زوال الشيء، بل هي النتائج العملية والتطبيقية التي يستند إليها الفقهاء في تجديد الأحكام ومواجهة تحديات العصر.

من خلال هذه المقاربة، يتضح أن الفرق الأساسي يكمن في أن المعنى اللغوي يركز على البقايا والعلامات التي تتركها الفعل أو الحدث، بينما يشمل المعنى الاصطلاحي الجانب العملي والنوعي، خاصة عند تطبيقه على مناهج التشريع الإسلامي والمقاصد العليا التي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية.

ثالثا : الاستنباط لغة واصطلاحا

١. الاستنباط لغةً : يُشتق لفظ "استنباط" من الجذر (ن ب ط) الذي يشير إلى استخراج أو استجلاء شيء مخفي أو ضمني (منظور، ١٤١٤هـ). وفي اللغة العربية يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى عملية استخراج معنى أو معلومة ليست ظاهرة بالمعنى الحرفي، بل هي مستترة تحتاج إلى تدبر وتفكير للوصول إليها.

من الناحية اللغوية، يشير الاستنباط إلى عملية (الاستدلال) أو (الاشتقاق) أي استخلاص الأمر المراد تحقيقه أو المعلومة الخفية من بين الكلمات أو الظواهر. فهو يعتمد على قدرة المتحدث أو المفكّر على استقراء المعاني والدلالات التي لا تكون ظاهرية بالسياق.

٢. الاستنباط اصطلاحاً

يُستخدم مصطلح (الاستنباط" للإشارة إلى العملية الفكرية التي يقوم بها الفقيه أو المشرع لاستخلاص الأحكام الشرعية من المصادر الأساسية (القرآن والسنة) ومصادر أخرى مثل الإجماع والعقل . في هذه العملية يُنظر إلى النصوص من خلال منظور شامل يبحث عن المصلحة العليا والمقاصد التي يرمي إليها التشريع الإسلامي (الصدر، ١٩٩٨م).

ويُعد الاستنباط منهجاً تحليلياً يُمكّن العالم من الوصول إلى حكم شرعي في مسألة معينة، عندما لا يتوفر فيها نصٌ صريح يُعالجها. ويستند هذا المنهج إلى مزج النصوص الشرعية مع مقاصد الشريعة التي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة (مثل حفظ الدين، والعقل، والنفس، والنسل، والمال)، بحيث يتم التوصل إلى حكم يحقق العدالة والعيش السليم في المجتمع دون تعارض مع المبادئ الأساسية (الخادمي، علم المقاصد الشرعية ، ٢٠٠١م).

رابعا : التراث لغةً واصطلاحاً

١. التراث لغة : رَاثَ ـِ رَيْثاً: أَبْطَأَ. (أَرَاثَهُ) عنهُ: جعله يُبْطِئُ. (رَيَّثَ) فلانٌ: تَعِب وأعيا. ويُقال: رَيَّثَ عَمَّا عليه: قَصَّر. وـ فلاناً: أَرَاثَه. وأعياه وأتعبه. الشيء: لَيَّنَه. (تَرَيَّثَ): راث. (اسْتَرَاثَهُ): استبطأه. (الرَّيْثُ): البُطْء (منظور، ١٤١٤هـ)[i]. يُستمد لفظ "التراث" من الجذر "ورث" الذي يدل على الميراث أو ما يُنتقل من جيل إلى جيل. كما يرتبط المعنى أيضاً بكلمة "تَرَكَ"؛ أي بقاء ما بعد زوال الأصل، وهذا ما يُشير إليه التراث بأنه ما يبقى من آثار الماضي أو ما نُقل عن الأجداد. وتُعرّف المعاجم العربية مثل "لسان العرب" و"المعجم الوسيط" التراث بأنه البقايا والعلامات التي تركها الزمن، أو الإرث الذي ينتقل من الأجيال السابقة، سواء كان مادياً أو معنوياً. بهذا يقتنع اللغة بأن التراث هو ما تَخَلَّفَ عن الماضي من آثار تدل على حضارة أو ثقافة معينة.

٢. **التراث اصطلاحاً:** يصاغ مصطلح "التراث" في الدراسات الثقافية والتاريخية ليعبّر عن مجموعة المكونات المادية وغير المادية التي ورثتها الأجيال السابقة. هذا يشمل المباني التاريخية، والآثار، والكتابات والعلوم والأدب والتراث الشفهي والعادات والتقاليد والمعتقدات التي تشكل هوية المجتمع.

في الإطار الاصطلاحي، يُنظر إلى التراث على أنه مخزون معرفي وثقافي يقدم مادة لصياغة الهوية التاريخية والاجتماعية، فهو ليس مجرد بقايا عابرة بل مرآة للتجارب الجماعية والذاكرة الحضارية التي تساهم في رسم مسارات التطور الثقافي والفكري. يستخدم الباحثون التراث كوسيلة لفهم العمليات التاريخية والتفاعلات الاجتماعية التي نشأت في الماضي ولا تزال تؤثر على حاضر المجتمعات.

المطلب الثاني: الاثار الاستنباطية في المقاصد الشرعية

تشير الآثار الاستنباطية في المقاصد الشرعية إلى النتائج والمفاهيم التي يُستخلصها المشرع والفقهاء من المبادئ العُليا للتشريع الإسلامي بهدف تفعيل النصوص الشرعية بما ينظم الحياة بما يحقق المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية. ويمكن تلخيص هذه الآثار في عدة محاور رئيسية:

١. مرونة الفقه والتجديد:

تعتمد الآثار الاستنباطية على استنباط الأحكام الشرعية بما يتلاءم مع التطورات والملابسات الزمنية دون الإخلال بالأهداف العليا، مما يتيح للفقه الإسلامي أن يتجدد ويتكيف مع تحديات العصر. هذا التوجه يُمكن العلماء من إعادة قراءة النصوص الشرعية وفق رؤية شاملة تراعي تغير الظروف وتكفل حفظ المصالح العامة[ii].

٢. تحقيق العدالة الاجتماعية:

من خلال تبني المقاصد الشرعية التي ترتكز على حفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال، يُستنبط منها توجيه عملي للسياسات والتشريعات يضمن توزيع الحقوق والواجبات بشكل عادل. هذا الأسلوب يعزز روح العدالة ويخفف من ظاهرة التجاوزات، مما يجعل المجتمع أكثر تماسكًا واستقراراً.

٣. حماية المصلحة العامة:

تُعتبر حماية المصلحة العامة من أهم الدوافع في استنباط المقاصد الشرعية، حيث يتجلّى ذلك في السعي لتفضيل مصالح المجتمع على مصالح الفرد. وهكذا تُترجم الآثار إلى نظام تشريعي يهتم بالسلامة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويعمل على ضمان استقرار الأمة ومواجهة تحديات العصر.

٤. تكامل الأبعاد التشريعية:

تتيح المقاصد الشرعية رؤية شمولية يلتقي فيها الجانب الديني والاجتماعي والاقتصادي في إطار واحد. وهذا التكامل يساعد على صياغة أحكام تشريعية تجمع بين حماية القيم الرفيعة وتنظيم العلاقات في المجتمع وتطوير آليات العمل التي تعكس الروح الإسلامية وتراثها، مما يدعم الحفاظ على الهوية الثقافية (التكامل في الإسلام ، احمد امين ، ج١ ، ص٣٤[iii]).

٥. تشجيع الاجتهاد وإعادة القراءة:

يُعتبر مبدأ الاستنباط في المقاصد الشرعية دافعًا قويًا للعلماء لإعادة النظر في النصوص التقليدية، مما يُفضي إلى ظهور اجتهادات جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر. هذا النهج يفتح آفاقًا للتجديد الفقهي دون المساس بأصول التشريع، ويشجع على وضع حلول مبتكرة للتحديات المعاصرة بما يحقق تنمية مستدامة.

باختصار، الآثار الاستنباطية في المقاصد الشرعية تُشكل جسرًا بين الأصالة والحداثة، حيث تُحوّل المبادئ النظرية إلى تطبيقات عملية منهجية تهدف إلى حفظ القيم والمصالح العليا للمجتمع (امين، ١٩٨٦)

الإسلامي. تسهم هذه الآثار في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وفي الوقت ذاته تحافظ على التراث الإسلامي كعنصر أساسي لهوية الأمة واستمراريتها للفكر والحضارة.

المبحث الثاني: المقاصد الشرعية في حماية التراث

المطلب الأول : تحليل العلاقة بين المقاصد الشرعية ومبادئ حماية التراث

تشير عبارة الآثار الاستنباطية لنظرية المقاصد الشرعية في حماية التراث الثقافي الإسلامي إلى النتائج العملية والنظرية التي يُستخلصها الفقهاء والمشرعون عند تطبيق مبادئ المقاصد الشرعية على مجال الحفاظ على التراث الثقافي الإسلامي. بمعنى آخر، هو الإطار الاستنتاجي الذي يبرز كيف يمكن للاستدلال باستخدام أهداف الشريعة ، مثل حفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال، أن يُترجم إلى سياسات

وإجراءات عملية تُعنى بصون التراث الإسلامي بكل أبعاده المادية والمعنوية (الرايسوني، ٢٠٠٧). وفي هذا السياق، يمكن تقسيم المعنى إلى المحاور التالية:

١. تحويل المبادئ النظرية إلى تطبيق عملي:

تُعتبر المقاصد الشرعية حجر الزاوية في فهم التشريع الإسلامي ، فهي تضع الأهداف العليا التي يسعى النظام الشرعي لتحقيقها ، عند استنباط الآثار، يُترجم هذا التوجه النظري إلى آليات حماية عملية تضمن الحفاظ على التراث الإسلامي كجزء من هوية الأمة وتراثها الحضاري.

٢. التجديد الفقهي وإعادة القراءة:

يستدعي استعمال المنهج الاستنباطي إعادة تفسير النصوص الشرعية في ضوء المستجدات المعاصرة. هذا يفتح المجال أمام اجتهادات جديدة تُراعي التحديات الحديثة في مجال صون التراث، مثل ضغوط العولمة والتحديث، دون الإخلال بقيم ومبادئ الشريعة الإسلامية[iv].

٣. تفعيل مبادئ حماية المصالح العليا:

من خلال المقاصد الشرعية، يتم التركيز على الحفاظ على المصلحة العامة؛ وبحسب هذا التوجه، يُنظر إلى التراث الإسلامي ليس مجرد بقايا أثرية، بل كمورد ثقافي وحضاري يُحافظ على الدين والعقل والهوية. هذا النهج يدعو إلى سياسات صون تراثية تدمج بين الاعتبارات (التجديد الفقهي ، الزهراني ، ص٦٥)الدينية والثقافية والاجتماعية.

٤. إطار تشريعي واستراتيجي:

تُشكل الآثار الاستنباطية جسرًا يربط بين النظرية والتطبيق عبر وضع إطار تشريعي واستراتيجي يُمكن من خلاله اتخاذ قرارات واضحة لدعم الحفاظ على التراث الإسلامي. يشمل ذلك تنظيم الآثار، وترميم المباني التاريخية، وإحياء الفنون والتراث الشفهي، مما يُثري الهوية الثقافية للأمة الإسلامية.

بهذا، تُعد الآثار الاستنباطية لنظرية المقاصد الشرعية عند تطبيقها على حماية التراث الثقافي الإسلامي دليلًا عمليًا على كيفية استخدام الأدوات الفقهية لإيجاد حلول مبتكرة تضمن استدامة التراث وتحافظ على قيم الهوية التاريخية للمجتمعات الإسلامية. هذه العملية تمثل توازنًا بين الأصالة والمعاصرة، وتبرز كيف يمكن للمبادئ الدينية العليا أن تتعايش مع المتطلبات الحديثة في مجال الحفاظ على التراث (العوفي، ١٩٩٢).

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق نظرية المقاصد في مجال حماية التراث

تطبيق نظرية المقاصد الشرعية في مجال حماية التراث الإسلامي يُعَدُّ عملية طموحة تسعى إلى استنباط الأهداف الأسمى للشريعة – مثل حفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال – لإعادة تأطير البرامج الحفظية والترميمية بطريقة تضمن الحفاظ على جوهر التراث الإسلامي في ظل التحديات المعاصرة. إلا أن هذا المسعى يواجه عدة عقبات رحبة ومعقدة على الأصعدة الفكرية والمؤسسية والمجتمعية والتقنية نذكر منها :

أولاً – التحديات الفكرية والنظرية:

من الناحية الفكرية، تُشكِّل تعددية التفاسير للمقاصد الشرعية عقبة ملحوظة، إذ لا يوجد اتفاق موحّد بين العلماء على كيفية استخراج وترتيب الأهداف الشرعية بكامل أبعادها. فبينما يؤكِّد بعض المفكرين على شمولية المنهج الذي يستهدف جميع مقاصد الشريعة، ينتقد آخرون هذا النهج باعتباره قد يُفضي إلى تطبيقات عامة لا تراعي خصوصية التراث الإسلامي المُجمَّع في طيف واسع من الأشكال الفنية والمعمارية والفكريَّة. وهذه الثنائية في الفهم تُضع ضغوطاً على صياغة معايير عملية يمكن أن تُترجم الأفكار النظرية إلى منهجيات حماية ملموسة دون الإخلال بالمقاصد الأسمى للشريعة.

ثانياً – التحديات المؤسسية والتنظيمية:

على الصعيد المؤسسي، يعاني العديد من الدول ذات الأغلبية الإسلامية من أطر تنظيمية وقانونية غير متكاملة فيما يتعلق بحماية التراث. فالأنظمة القائمة غالبًا ما تُقسَّم بين الشؤون الدينية والثقافية والتطوير العمراني، مما يؤدي إلى فجوات في التنسيق والتكامل. ويتجلى هذا النمط في ضعف الجهود التعاونية بين الوزارات والهيئات المعنية، إضافة إلى قصور الدعم المالي واللوجستي الذي يُعَيق مشاريع الترميم والحفظ القائمة على أسس المقاصد الشرعية التي تتطلب رؤية شاملة وتفرُّداً في التنفيذ.

ثالثاً – التحديات المجتمعية والسياسية:

لا يخلو التطبيق العملي لنظرية المقاصد من تحديات فجوة الوعي والتقبل لدى الجمهور والمؤسسات السياسية. ففي بعض المجتمعات يُنظر إلى إعادة تفسير التراث الإسلامي وفق إطار المقاصد كنوعٍ من التجديد الذي قد يُعارض المفاهيم التقليدية الراسخة في الوجدان الجماعي. كما تُحاط هذه الخطوات أحياناً بظروف سياسية واقتصادية متقلبة تفرض على السلطات التركيز على أولويات أخرى، مما يضع حماية التراث في مرتبة ثانية مقارنة بمشاريع التنمية الاقتصادية أو الاستقرار السياسي[٧] (الله، ٢٠١٢).

رابعاً – التحديات التقنية والتطبيقية :

تحقيق تطبيق فعّال للمقاصد الشرعية على حماية التراث الإسلامي يستلزم تبني أساليب وتقنيات حديثة في الرقم الرقمي وتوثيق الآثار وإدارتها، وهو ما يتعارض أحياناً مع عمليات التوثيق التقليدية التي لا تزال تُعتمد في كثير من الدول. هذا التداخل بين النماذج الرقمية والطرق التقليدية يخلق حاجزاً تقنياً ومادياً، إذ تتطلب هذه العملية استثمارات كبيرة من نواحٍ تقنية ومادية لضمان توافقها مع معايير العصر الحديث دون المساس بطابع التراث الأصلي.

يتبين أن تطبيق نظرية المقاصد الشرعية في حماية التراث الإسلامي يستوجب إعادة قراءة متعمقة تُدمج بين الفكر الشرعي المعاصر ومتطلبات الحفاظ على الهوية التراثية المتعددة الأوجه. ولتحقيق ذلك، يجب تعزيز الحوار بين العلماء والمفكرين وصناع القرار، وتطوير أطر تشريعية ومؤسسية تُترجم الأهداف الشرعية إلى ممارسات

عملية داعمة لنهوض التراث الإسلامي في مواجهة ضغوط العولمة والتحولات الاجتماعية. كما يُمكن استلهام تجارب ناجحة ودراسات حالة من دول استطاعت عبر دمج التقنيات الحديثة مع الحفظ التراثي أن تبني نموذجاً متكاملاً ومُلهمًا.

يتضح من خلال هذه المعالجة أن الطريق إلى تطبيق نظرية المقاصد الشرعية في حماية التراث الإسلامي مليء بالتحديات المتداخلة ، إلا أنه في الوقت ذاته يبشر بإمكانيات كبيرة لتجديد الفكر التراثي وتفعيل دوره في بناء هوية متجددة تعكس قيم الإسلام في خدمة المجتمعات.

المبحث الثالث

استيراتيجية حفظ التراث الإسلامي في العراق وتطوراته

على ضوء الاثار الاستنباطية لنظرية المقاصد الشرعية

المطلب الأول : نظرية المقاصد في حفظ التراث

تُمثل الآثار الاستنباطية في المقاصد الشرعية (وهي الأحكام، القواعد، والفتاوى المخرّجة بناءً على غايات الشريعة وحفظ مصالح الناس) المحرك الفكري والضابط التشريعي الذي صاغ شكل التراث الإسلامي وحافظ على استمراريته.

العلاقة بينهما هي علاقة "الروح بالجسد"؛ فالمقاصد هي المنهج العقلي، والتراث هو النتاج العملي والمادي لهذا المنهج.

ويمكن تلخيص هذه العلاقة التشابكية في المحاور التحريرية التالية:

١. صياغة التراث العمراني والمعماري

لم يكن بناء المدن الإسلامية (مثل بغداد والكوفة وسامراء) عشوائياً، بل جاء أثراً استنباطياً من مقاصد الشريعة فقد صُممت الأزقة الضيقة والملتوية في الأحياء القديمة لتوفير الظلال (مراعاة للصحة ومقاومة المناخ)، وولدت شناشيل البيوف لتضمن خصوصية العائلة وبُنيت الأسواق (القيصريات) قريبة من المساجد الكبرى وضُبطت هندستها لتسهيل الرقابة ومنع الغش والسرقة.

٢. نشوء تراث المخطوطات والتدوين

الأثر الاستنباطي للمقاصد الشرعية أفرز أضخم تراث مكتوب في التاريخ البشري منها :

١. علوم الآلة: نشأت علوم النحو، البلاغة، الفقه، والمنطق لحماية النص القرآني وفهمه، وتحولت هذه العلوم إلى مؤلفات تملأ خزائن دار المخطوطات اليوم.

٢. المكتبات الوقفية: دفع مقصد نشر العلم بالعلماء والحكام إلى وقف آلاف الكتب والمؤسسات العلمية (مثل بيت الحكمة والمدرسة المستنصرية)، وهي جوهر التراث الإسلامي المعرفي.

٣. تراث الأوقاف الخيرية والاستدامة ، يُعد نظام الأوقاف في التاريخ الإسلامي تطبيقاً عملياً مباشراً لفقه المقاصد.

٤. استنبط الفقهاء من مقصد "التكافل الاجتماعي" جواز وقف العقارات والأراضي لتمويل المستشفيات (البيمارستانات)، والمدارس، والسبل (توفير المياه).

٥. هذا الفقه المقاصدي أنتج تراثاً عينياً هائلاً من المباني الأثرية، وسجلات الوقف التاريخية التي توثق التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإسلامية.

التجديد الفقهي ونظريات النوازل (التراث الفكري المتطور) ، التراث الإسلامي ليس نصوصاً جامدة، بل هو تراث حي بفضل المقاصد منها :

فقه النوازل: عندما واجه المسلمون عبر التاريخ أوبئة، أو غزو تتر، أو تغيرات اقتصادية، استنبط العلماء أحكاماً جديدة بناءً على المصالح المرسلة وسد الذرائع.

* هذه الفتاوى والمصنفات التراثية (مثل كتب الفروق والقواعد الفقهية) تعكس كيف أن المقاصد منحت التراث مرونة عالية للبقاء ومواكبة العصور.

حماية التراث نفسه كـ "مقصد شرعي" حديث

في الفكر المقاصدي المعاصر، يرى العلماء أن الحفاظ على التراث الإسلامي (المادي والمعرفي) يقع ضمن مقاصد الشريعة حيث يُصنف التراث اليوم كجزء من (حفظ الدين وعمارة الأرض)، لأن التفريط بالآثار الإسلامية والمخطوطات هو تضييع للذاكرة التاريخية للأمة وهويتها، وحمايتها واجبة شرعاً لمنع طمس معالم الحضارة الإسلامية.

المطلب الثاني : العتبات المقدسة في العراق وحمايتها مقصد شرعي لحماية التراث

تُمثل العتبات المقدسة في العراق (العلوية في النجف، الحسينية والعباسية في كربلاء، الكاظمية في بغداد، والعسكرية في سامراء) النموذج التطبيقي الأبرز تاريخياً وعالمياً لكيفية تحول الآثار الاستنباطية للمقاصد الشرعية (وتحديداً فقه الأوقاف والنذور) إلى قوة اقتصادية وهندسية وسيادية أمّنت بقاء هذه الحواضر الإسلامية وتطورها عبر القرون رغم كثرة الحروب والكوارث الطبيعية.

فيما يلي دراسة حالة مفصلة لآليات الحفاظ واستدامة هذه العتبات:

١. منظومة التمويل الذاتي المستدام (الأثر المقاصدي لحفظ المال والدين)

لم تكن العتبات المقدسة يوماً عبئاً على ميزانيات الدول المتعاقبة، بل امتلكت استقلالاً مالياً هائلاً من خلال آليتين شرعيتين:

* الأوقاف المليونية: استند الفقهاء إلى مقاصد الشريعة في تشجيع الوقف المؤبد. تمتلك كل عتبة من العتبات الخمس "موقوفات" ضخمة تشمل مساحات زراعية شاسعة، عقارات تجارية، أسواقاً كاملة، وفنادق محيطة بها. ريع هذه الأوقاف يُحبس شرعاً لصالح صيانة العتبة وتوسعتها وتوفير الخدمات لزوارها.

* النذور والوصايا: تحولت الفتاوى الاستنباطية بجواز نذر الأموال والمجوهرات والنفائس للعتبات إلى مصدر تدفق مالي مستمر عبر مئات السنين. هذه الأموال شكّلت مخزوناً ستراتيجياً يتم توظيفه فوراً عند حاجة الأبنية إلى الصيانة أو لإعادة إعمار ما يتلف جراء الكوارث والحروب.

٢. الإعمار التخصصي والصيانة الهندسية المستمرة (المقاصد المادية)

تتميز العتبات الخمس بوجود أقسام هندسية وفنية تخصصية تُعنى بالصيانة الدورية، مستندة إلى إرث معماري إسلامي عريق:

* صيانة الذهب والمينا والكاشي: تميزت العتبات (كالروضة الكاظمية والعسكرية والعلوية) بقبابها ومنائرها المغطاة بالذهب والقراميد الفنية (الكاشي الكربلائي). طوّرت هذه العتبات ورشاً تخصصية دائمة داخل الصحن الشريف لإعادة جلي الذهب، واستبدال القطع المتضررة، وصيانة المرايا الداخلية دون التأثير على الهيكل الأثري الأساسي.

معالجة الرطوبة والمياه الجوفية (كربلاء نموذجاً): نظراً لقرب العتبتين الحسينية والعباسية من نهر علقمي قديماً والمياه الجوفية، طوّرت الكوادر الهندسية عبر العقود (وبتقنيات حديثة حالياً) منظومات معقدة لـ حقن الأسس وسحب المياه الجوفية من تحت الحضرة الشريفة لحماية الجدران الآجرية القديمة من التفتت والملوحة، وهو تطبيق مباشر لمقصد "منع الضرر وإدامة العمارة".

٣. التحول إلى "مؤسسات حيوية شاملة" (عمارة الأرض وحفظ النفس)

أحد أسرار بقاء هذه العتبات هو عدم انغلاقها كدور عبادة مجردة، بل تحولها بموجب الفقه المقاصدي إلى مراكز مجتمعية حيوية:

* المكتبات والمخطوطات النادرة: تضم عتبات النجف وكربلاء والكاظمية خزائن مخطوطات تُعد من الأثمن في العالم الإسلامي. صيانة هذه المخطوطات رقمياً وكيميائياً حفظت التراث الفكري للأمة (مقصد حفظ العقل).

* إدارة الأزمات والمستشفيات: في العصر الحديث، توسع دور العتبات (مثل الحسينية والعباسية) لإنشاء مستشفيات كبرى، ومراكز غسيل كلى، وجامعات، ومدارس، ومشاريع زراعية ومصانع (مثل مصنع الجود). هذا الامتداد الخدمي جعل المجتمع والدولة في تلاحم مصيري مع بقاء العتبة واستقرارها.

---

٤. الحصانة الروحية والسيادية عبر التاريخ

رغم محاولات الهدم والتخريب والسرقة التي تعرضت لها العتبات عبر التاريخ (مثل هجوم الوهابيين على كربلاء عام ١٨٠٢، وتفجير مئذنة سامراء وقبة العسكريين عام ٢٠٠٦)، إلا أن المقصد الشرعي المتعلق بـ "تعظيم شعائر الله" منح هذه المواقع حصانة استثنائية:

* **الالتفاف الشعبي الفوري:** بعد كل حادثة تخريب تاريخية، كان الفقه المقاصدي يحرك الملايين للتطوع بأموالهم وأنفسهم لإعادة البناء فورا وبشكل أقوى وأجمل مما كان.

* **العمران كرسالة سياسية:** تسابقت الدول والملوك عبر العصور (العباسيون، البويهيون، الصفويون، القاجاريون، والعثمانيون) على خدمة العتبات وإهدائها النفائس وتوسيعها، رغبةً في

كسب الشرعية الدينية وشعبية المجتمعات، مما أمن غطاءً سياسياً تاريخياً صان هذه الأبنية من الإزالة.

٥. نموذج مقارن لبقاء العتبات الخمس:

العتبات المقدسة هي التحدي البيئي أو التاريخي الأبرز آلية البقاء المقاصدية والهندسية الى يومنا هذا

- العلوية (النجف) مناخ صحراوي جاف وعواصف ترابية، توسع سكاني. الصيانة المستمرة لواجهات الطابوق المنقوش، ومشاريع التوسعة العملاقة (صحن فاطمة) لاستيعاب الزخم الحَضري. |
- الحسينية والعباسية (كربلاء) قرب المياه الجوفية، الزحف المليوني للزوار، حرائق قديمة. إنشاء نفق تحتي متطور لخفض منسوب المياه، توسعة الأبواب (المجازات) لمنع التدافع، تكييف مركزي متطور.
- الكاظمية (بغداد) الرطوبة العالية لقربها من نهر دجلة، فيضانات بغداد التاريخية. | بناء السدود والمصدات المحيطة بالصحن، استخدام تقنيات حقن الملاط الأثري لتقوية الدعامات.
- العسكرية (سامراء) تفجيرات إرهابية كبرى (٢٠٠٦-٢٠٠٧) دمرت القبة والمنابر. تدوين ملف الإعمار بالتعاون مع اليونسكو، وإعادة بنائها بالاعتماد على المخططات الهندسية التراثية الدقيقة والصور التاريخية.

يُعد حفظ المكتبات العلمية في العتبات المقدسة مثل مكتبة الروضة الحيدرية في النجف، ومكتبة الإمام الحسين في كربلاء) ركناً أساسياً من أركان صون التراث الإسلامي. يمثل هذا الحفظ أثراً استنباطياً مباشراً للمقاصد حيث تحولت هذه المكتبات من مجرد خزائن للكتب إلى مؤسسات رقمية وبحثية عالمية تضمن بقاء الهوية الفكرية للأمة.

تفصيل واقع وآليات حفظ هذا التراث المعرفي في العتبات المقدسة بالنحو التالي :

١. القيمة التراثية للمكتبات

تحتوي هذه المكتبات على نفائس لا مثيل لها في العالم، وتشمل:

- **المخطوطات والرقوق النادرة:** مصاحف منسوبة لخط الأئمة (عليهم السلام) بالخط الكوفي، ومخطوطات في الفلك، الطب، والرياضيات تعود للعصور العباسية والفاطمية.
- **الوثائق التاريخية:** الرسائل المتبادلة بين علماء الحوزة العلمية وحكام الدول المختلفة، وحجج الأوقاف القديمة التي توثق جغرافيا وتاريخ العراق.

٢. آليات الحفظ الحديثة (التحول التكنولوجي)

لحماية هذه الثروة من التلف الطبيعي أو الكوارث، اعتمدت العتبات آليات متطورة:

- **التوثيق والرقمية (Digitalization):** تصوير جميع المخطوطات والكتب النادرة بأجهزة ماسح ضوئي تخصصية فائقة الدقة (مقاومة للأشعة فوق البنفسجية) وحفظها في "سيرفرات" سحابية آمنة، لضمان بقاء النسخة العلمية حتى لو تضررت النسخة الورقية.
- **المختبرات البيولوجية والكيميائية:** إنشاء مراكز تخصصية (مثل مركز ترميم المخطوطات في العتبة العباسية) تعنى بمعالجة الورق الأثري، ومكافحة الفطريات والحشرات بمواد كيميائية آمنة، وإعادة خياطة المخطوطات بجلود طبيعية مماثلة لزمن كتابتها.

التحكم البيئي الصارم: حفظ المخطوطات في غرف مغلقة ومحصنة (خزائن محكمة) تخضع لنظام دقيق يتحكم في درجات الحرارة والرطوبة على مدار الساعة لمنع تفتت الورق القديم.

٣. **الأثر المقاصدي لفتح المكتبات أمام الباحثين** : حفظ التراث في فكر العتبات لا يعني حبسه عن الناس، بل إتاحته؛ تحقيقاً لمقصد "نشر العلم وعمارة الأرض

- **المكتبات الرقمية المتاحة:** وفرت العتبات منصات إلكترونية تتيح للباحثين من مختلف جامعات العالم الوصول إلى فهارس ومحتويات المخطوطات والرسائل الجامعية مجاناً.
- **تحقيق التراث:** تتبنى العتبات مشاريع كبرى لـ "تحقيق المخطوطات"، وهي عملية تحويل الخطوط اليدوية القديمة الصعبة إلى كتب مطبوعة ومحققة علمياً يسهل على جيل اليوم قراءتها والاستفادة منها.

الخاتمة

يتضح من خلال البحث أن نظرية المقاصد الشرعية توفر إطارًا متكاملًا لحماية التراث الإسلامي، حيث تساهم في تحقيق التوازن بين الحفاظ على الهوية الإسلامية والتكيف مع التحديات الحديثة ، و التطبيقات العملية للمقاصد في حماية التراث يمكن استنباط العديد من الأحكام الفقهية التي تدعم جهود الحفاظ على التراث، سواء من خلال التشريعات القانونية أو المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى صيانة المعالم الإسلامية. وان التحديات التي تواجه تطبيق المقاصد في هذا المجال: رغم أهمية نظرية المقاصد، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالتمويل، والوعي المجتمعي، والتغيرات البيئية، مما يستدعي وضع استراتيجيات أكثر فاعلية لضمان استدامة الجهود في حماية التراث.

التوصيات : يدعو البحث إلى تعزيز الدراسات الفقهية التي تتناول حماية التراث الإسلامي من منظور مقاصدي، إضافةً إلى تطوير سياسات قانونية تدعم الحفاظ على التراث وفقًا للمبادئ الإسلامية.

المصادر

القران الكريم

- **احمد الرايسوني.** ٢٠٠٧. *مقاصد الاحكام الشرعية* . كوالامبور : مجمع الفقه الاسلامي ، ٢٠٠٧.
- **احمد امين.** ١٩٨٦. *التكامل في الاسلام* . بيروت : دار المعرفة ، ١٩٨٦.

- **حيدر حب الله. ٢٠١٢.** معوقات التجديد والنهضة في الفكر الاسلامي . https://nosos.net/. مركز البحوث المعاصر ، ٢٤\ ١١\ ٢٠١٢.
- **سعيد بن حسن الزهراني. ٢٠٢٠.** *التجديد الفقهي* . مصر : دار الرواق ، ٢٠٢٠.
- **عبد الهادي الفضلي. ١٤٢٠هـ .** دروس في اصول الفقه الامامية . مكان غير معروف : مؤسسة ام القرى ، ١٤٢٠هـ .
- **محمد العوفي. ١٩٩٢.** ٢ *thar.com* , ١٩٩٢.
- **محمد امين.** حفظ التراث الثقافي بين الاصالة والتحديث.
- **محمد باقر الصدر. ١٩٩٨م.** المعالم الجديدة للأصول . بيروت : دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٩٨م.
- **محمد بن مكرم بن منظور. ١٤١٤هـ.** *لسان العرب* . بيروت : دار صادر ، ١٤١٤هـ.
- **نور الدين الخادمي. ٢٠٠١.** *علم المقاصد الشرعية*. مكان غير معروف : مكتبة العبيكان، ٢٠٠١.
- **وهبة الزحيلي. ٢٠٠٣م.** الوجيز في اصول الفقه . دمشق : دار الفكر المعاصر ، ٢٠٠٣م.
- **يوسف حامد العالم. ١٩٩١.** *المقاصد الشرعية* . مصر : المعهد العالمي لفكر الاسلامي ، ١٩٩١.